

### وجه سؤالاً إلى رحال عن المرامل والكسارات صقر: لا تسلل أميركياً إلى الحدود وعلى نحاس إعادة صلاحيات الهيئة الناظمة

وفي موضوع آخر، تطرق صقر الى الملف البيئي، مشيراً الى انه تقدم بسؤال الى وزير البيئة محمد رحال عن وضع المرامل والمقالع والكسارات على مختلف الاراضي اللبنانية، وتحديدًا في منطقة البقاع الاوسط، وقال: "يبدو ان هناك مجموعة من الكسارات والمقالع والمارمل تعمل بطريقة غير شرعية، ونطلب من رحال أن يأخذ دوره في هذه القضية و يبلغ على الاقل وزارة الداخلية ويعطي إشارات عن هذه الأخطار الكبيرة التي تحيط بالبيئة، وخصوصا أن كسارة في البقاع الاوسط وضرر البيدر تهدد بيئياً وأثرياً، ولا بد أن يتحرك وزير البيئة في اتجاه تبليغ وزارة الداخلية، وأن تتحرك الداخلية بسرعة، واتمنى أن يتفضل رحال بالاجابة ضمن المهلة المحددة، لئلا اضطر الى تحويله استجواباً".

الوقائع، وعلى وزير الاتصالات التزام القانون 431 الصادر عن مجلس النواب في 2002/7/22 لجهة إعادة الصلاحيات المطلوبة الى الهيئة الناظمة للاتصالات، حتى يستقيم العمل وفق القانون ونكون أمام مجلس نواب يسن قوانين ومجلس وزراء يلتزم. فمن المعيب الا يلتزم أحد هذه القوانين وان يكون هناك استهتار، واليوم (امس) تأكدت ان وزير الاتصالات لم يرد على سؤالي خلافا لما قاله، وقد دخلت المجلس وسألت و ثبت لي ان لا اجابة حتى الان".

وعن زيارة الوفد الاميركي للحدود، قال: "بعدما طالبت بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق، وعدنا بمتابعة الملف والتقدم بمذكرة لدى السفارة الاميركية رفعها الى الحكومة الاميركية، وتبين لنا أن هذا التسلل المزعوم منسق مع الجيش اللبناني والمخابرات ومديرية الامن العام، وتقول السفارة الاميركية إنها أعلمت وزارة الداخلية، ولا اقول وزير الداخلية، وهذا يعني ان لا تسلل ولا متسللين، واننا امام اثاره اعلامية وسياسية. من هنا أسأل النواب الزملاء في حزب الله، لماذا لم تتابع القضية حتى النهاية؟ ولماذا هذا الصمت عندما صدر بيان عن السفارة الاميركية؟ فهل نحن امام اثاره اعلامية سياسية فضائحية فقط لا غير؟".

أكد عضو تكتل "لبنان اولاً" النائب عقاب صقر أن "التسلل الاميركي المزعوم منسق مع الجيش اللبناني والمخابرات ومديرية الامن العام، فالسفارة الاميركية تقول إنها أعلمت وزارة الداخلية، وهذا يعني ان لا تسلل ولا متسللين".

تابع صقر موضوع الاتفاق الامني، وعقد امس مؤتمراً صحافياً في مجلس النواب تحدث فيه عن عدم التزام وزير الاتصالات شربل نحاس القانون 431 لجهة إعادة الصلاحيات المطلوبة الى الهيئة الناظمة للاتصالات، وعن زيارة الوفد الامني الاميركي للحدود.

وقال: "انسجاماً مع منطقتنا متابعة القضايا حتى نهايتها، لا بد من كشف ما توصلنا اليه في قضية اللجنة الفنية لوزارة الاتصالات، إذ قيل آنذاك إننا قدمنا محضراً مزوراً عما حصل، وثبت أن هذا الكلام هو المزور، وقيل ان لا وجود للجنة، لكن وزير الاتصالات أكد ان هناك لجنة ومحضر تقرير صدر عن اللجنة الاولى، لذلك فإن هذه المعلومات يجب أن تكون أمام الرأي العام بشفافية، وان توضع بتصرف رئيس مجلس النواب نبيه بري المؤمن على هذا الملف بكل تفاصيله، لتكون هناك محاسبة ومعالجة ومتابعة لهذه القضية الشائكة والمهمة".

واضاف: "اريد ان أظهر من هو الذي يستخدم أوراقاً مزورة ويزور